A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/897
3 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة التاسعة والأربعون

# تقرير الاجتماع الحادي عشر للجنة الدائمة
# (٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨)

## أولاً - مقدمة

١- افتتح الاجتماع نائب رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير فيكتور رودريغيس ثيدينيو (فنزويلا). وأبلغ نائب الرئيس الوفود بأن وفود جمهورية مولدوفا، والبوسنة والهرسك، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا قد طلبت الاشتراك في الاجتماعات التي ستعقدها اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٨ بصفة مراقب واقترح أن يبدأ اشتراكها فوراً، تمشياً مع المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٧ بشأن اشتراك المراقبين. وقد وافقت الوفود على هذه الاقتراح.

## ثانياً- إقرار جدول أعمال الاجتماع الحادي عشر واعتماد تقرير الاجتماع العاشر

٢- أقر جدول الأعمال (EC/48/SC/CRP.7) دون تغيير. واعتمد مشروع تقرير الاجتماع العاشر بتعديل واحد. ويتعلق هذا التعديل بالاستعاضة في النص الانكليزي عن الرمز "PKK" الذي ورد في الفقرة ١٦ من التقرير بعبارة "Kurdistan Workers Party".

## ثالثاً - بيان نائب المفوضة السامية

٣- ألقى نائب المفوضة السامية بياناً افتتاحياً أمام اللجنة الدائمة واسترعى نظر الوفود إلى استمرار احتجاز رئيس مكتب المفوضية في فلاديكافكاز في أوستيا الشمالية. وأبلغ الوفود أيضاً بأنه ستنظم في اليوم التالي مسيرة صامتة للتعبير عن تأييد المختطف السيد فينسنت كوشيتيل وكذلك عن التضامن مع العاملين الآخرين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. ودعا الوفود إلى الانضمام إلى موظفي المفوضية في هذه المظاهرة.

## رابعاً - مسائل البرنامج والتمويل

٤- كان معروضاً على اللجنة الدائمة وثيقة بعنوان الاسقاطات المنقحة للبرنامج والتمويل لعام ١٩٩٨ (EC/48/SC/CRP.11) ووثيقة أخرى بعنوان استعراض البرامج العامة (EC/48/SC/CRP.12).

٥- وقام مدير شعبة الدعم التشغيلي الذين عين مؤخراً بعرض هذا البند من جدول الأعمال وركز في عرضه على حالة التمويل المخصص للبرامج العامة وعلى الخطوات التي تتخذها المفوضية لسد الثغرة بين الاحتياجات والموارد المرتقبة. وأحاط المدير الوفود علماً بأنه أصبح من الواضح الآن أن المفوضية ستتعرض لمشاكل من أجل تلبية احتياجاتها بالموارد المرتقبة وبأنها تسعى لتحقيق المزيد من التخفيضات المالية، ليس في مجال البرامج والأنشطة فحسب ولكن أيضاً في مجال تكاليف الدعم الإداري. وذكر المدير أنه ليس من المقترح في هذه المرحلة التوصية بإجراء أي تخفيض في مستوى الاعتمادات المستهدفة للبرامج العامة. وقال فيما يتعلق بحالة التمويل المخصص للبرامج الخاصة إنها تدعو أيضاً الى القلق.

٦- وركز مدير دائرة العلاقات مع الممولين والمانحين ملاحظاته، على مشاكل التمويل التي تواجه المفوضية حالياً وأبلغ الوفود بأن التبرعات التي تلقتها المفوضية لعام ١٩٩٨ بلغت في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ نحو ٣٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما يقل بمقدار ١٠٠ مليون دولار كاملة من دولارات الولايات المتحدة عما تلقته في مثل هذا الوقت من السنة الماضية. وأشار إلى ستة مبادئ توجيهية بشأن التمويل هي: الاحتياج إلى التبرعات في وقت مبكر من السنة؛ وأهمية الأرصدة المرحلة المتواضعة ولكن الملائمة؛ وضرورة استقرار التمويل وانتظامه؛ واحتياج المفوضية إلى الدعم المالي نظراً لانخفاض حجمه؛ والطبيعة الأساسية لتوفير الدعم المالي على سبيل الأولوية للعمليات الرئيسية والنظامية؛ وأخيراً، القيام بصفة عاجلة باستعرض حجم وتنوع متطلبات المانحين فيما يتعلق بتقديم التقارير.

٧- ورداً على هذه البيانات، أعرب عدد من الوفود عن تأييده للمفوضية وعن تفهمه للمشاكل التي تواجهها كما أعرب عن اهتمامه بحسن إدارة الأنشطة التي تتسم بالأولوية. وقال عدد من الوفود إنه يلزم إعادة النظر في بنية ميزانية المفوضية، بما في ذلك التمييز بين البرامج العامة والبرامج الخاصة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن مستوى التمويل المخصص للبرامج العامة. ورئي أيضاً أنه يجري تمويل أنشطة رئيسية كثيرة في إطار البرامج الخاصة. وأعرب عدد من الحكومات، ووفد مكون من مراقب واحد (منظمة غير حكومية)، عن قلقه بشأن ما تعانيه الأنشطة المتعلقة بالنساء والأطفال من مصاعب. ودعت وفود عديدة إلى إجراء تحليل للمشاكل المالية للمفوضية. وناقشت وفود أخرى النقاط الست التي أشار إليها مدير

دائرة العلاقات مع الممولين والمانحين. وعلّق بعض المتكلمين على الإجراءات التي تتخذها المفوضية لإصدار نداءات وأحاطوا علماً باعتزامها إصدار نداء عالمي سنوياً. وأخيراً، أعلنت حكومات عديدة عن تبرعات جديدة أو عن اعتزامها التعهد بتقديم تبرعات في القريب العاجل.

٨- وأشارت الأمانة، رداً على هذه الكلمات، إلى الطلب المتعلق بإجراء المزيد من جهود إعادة النظر في بنية الميزانية والأنشطة المالية ووعدت باتخاذ إجراء في هذا الشأن، في شكل مشاورات. بيد أنه لوحظ أن إعادة هيكلة الميزانية لن يؤدي إلى حل الأزمة المالية.

## خامساً - التقارير المتعلقة بالحالة

٩- كان معروضاً على اللجنة الدائمة للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، استعراضان إقليميان بعنوان **المعلومات المستجدة عن التطورات الإقليمية في أوروبا** (EC/48/SC/CRP.9) **والمعلومات المستجدة عن التطورات الإقليمية في يوغوسلافيا السابقة** (EC/48/SC/CRP.10).

### ألف - التطورات الإقليمية في أوروبا

١٠- عرض نائب مدير المكتب المعني بأوروبا الاستعراض الإقليمي لأوروبا. وأعرب عن قلقه بشأن الاتجاه في أوروبا الغربية إلى التركيز على تدابير الرقابة التي تؤدي إلى تقييد فرص الإفادة من إجراءات اللجوء.

١١- واستعرض نائب المدير التطورات التي حدثت مؤخراً في وسط أوروبا وأكد على أهمية الشراكة مع المنظمات والمؤسسات الأخرى، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي. وقال إن التقدم في بلدان كومنولث الدول المستقلة كان ملحوظاً في ميدان التشريع مثلاً، ولكن أدت ذات العملية أيضاً إلى إحراز تقدم في مجال التفاهم وساعدت على تعزيز الحوار والتعاون. وعززت عن طريق هذه العملية الشراكات مع منظمة التعاون والأمن في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، ومجلس أوروبا.

١٢- وأبرز نائب المدير أيضاً الملامح الرئيسية لعمليات المفوضية في أوروبا الشرقية التي تتعلق أولاً باتباع نهج "متكامل" لحل النزاعات، وثانياً بالشراكات ليس في مجال حل النزاعات فحسب ولكن في مجال التعامل المتبادل مع الوكالات الإنمائية أيضاً، وثالثاً بإعادة توجيه الأنشطة وإعادة تحديد أولوياتها في برامج كثيرة للمفوضية في بلدان كومنولث الدول المستقلة في مرحلة ما بعد الطوارئ.

١٣- وأعربت وفود عديدة عن غضبها وقلقها بشأن اختطاف السيد كوشيتيل، كما أعربت عن تعاطفها مع زوجته وأسرته. وأدى هذا إلى مناقشة الحالة الأمنية للموظفين العاملين في القوقاز الشمالي ومناطق أخرى مماثلة. وذكر أحد الوفود أنه لا يمكن "العمل كالمعتاد" هناك إلى حين الافراج عن السيد كوشيتيل. وقال وفد آخر أن حكومته تبذل قصارى جهودها لحل هذا الموقف رغم الظروف المعقدة للغاية في القوقاز الشمالي، وأعرب عن أمله في الإفراج عن السيد كوشيتيل في القريب العاجل.

١٤- ورغم العقبات الواضحة الناشئة عن الاختطاف والتي تعوق تنفيذ البرامج في الاتحاد الروسي، فلقد أبدت الوفود تعليقات ايجابية عديدة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وجرى التأكيد على قطاع المنظمات غير الحكومية. وقدم أحد الوفود تقريراً عن التحسينات المختلفة التي تحققت في مجالي التشريع والحماية، بما في ذلك تمكين المفوضية من الوصول إلى المطار. وأكد الوفد أنه يدرك أن التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية يعتبر من الأمور الحيوية. وقال إن لديه خططاً محددة لزيادة هذا التعاون. وأيد وفد آخر النهج المتكامل المتبع في القرم وأعرب عن تقديره للمساعدة التي يتلقاها من المفوضية. وأعلن أحد الوفود عن زيادة مساهمته، استجابة للنداء الموجه من كومنولث الدول المستقلة، عن المساهمة التي قدمها في العام الماضي، مع تخصيص نسبة من المساهمة لصندوق المنظمات غير الحكومية، وأكد وفد آخر مساهمته وحث الوفود الأخرى على المساهمة أيضاً.

١٥- وأُبدِي تعليق مؤداه أنه ينبغي أن تركز المفوضية على تعزيز رفاهية الذين يدخلون في نطاق "ولايتها الأساسية" في بلدان كومنولث الدول المستقلة. وأجاب نائب المدير بتقديم بيان موجز عن التقدم المحرز في مجال حماية اللاجئين في بعض البلدان بالمنطقة ولكنه أوضح الاحتياج إلى نهج أوسع نطاقاً أحياناً لمواجهة العقبات التشريعية والتنظيمية الضخمة الأخرى التي تعوق كلاً من المواطنين وغير المواطنين معاً.

١٦- وزاد وجود المفوضية في المنطقة في الجهود التي تبذل لبناء القدرات التشريعية الناجحة في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية. وأكد عدد من الوفود على أهمية التعاون بين المفوضية والمؤسسات الأخرى، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي، ورحب بالتقدم المحرز بينما دعا في نفس الوقت إلى بذل مزيد من الجهود. وأجاب نائب المدير بأن هذه الجهود جارية فعلاً ولكن يلزم المزيد من الوقت لتحقيق نتائج أفضل.

١٧- ورحبت وفود بموقف المفوضية بشأن وضع ملتمسي اللجوء العراقيين، وهو الوضع الذي يتطلب اعترافاً كاملاً بعنصر اللجوء في نزوحهم، وباحتياجهم إلى حماية دولية. ولاحظ أحد الوفود طبيعة التدفقات المختلطة من العراق وشدد على الاهتمام بالجانب الإنساني في خطة عمل الاتحاد الأوروبي. وحذر وفد أحد المراقبين، الحكومات من عقلية "القلعة الأوروبية" التي كانت دافعاً أساسياً لخطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن العراقيين، وقام وفد آخر باسترعاء نظر المشتركين إلى قيم الضيافة والتضامن والتكامل التي بنيت عليها السياسات الأوروبية تقليدياً. وذكّر أحد الوفود الاجتماع بضيافته للعراقيين وبأنه حل بعض الخلافات مع المفوضية بشأن كيفية معاملة "اللاجئين غير القانونيين" (الذين لم يسجلوا أنفسهم خلال فترة الخمسة أيام المنصوص عليها في القانون) بمنح العفو لنحو ٣ ٠٠٠ من مثل هؤلاء الأشخاص.

١٨- وحاز موقف المفوضية بشأن ملتمسي اللجوء الجزائريين التأييد ودُعيت المفوضية إلى معاملة طلبات اللجوء المتعلقة بهم بصدر رحب. ورحب وفد آخر بالموقف الذي اتخذته عدة بلدان نوردية لإدخال الأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد على أيدي عناصر غير تابعة للدولة في نطاق اتفاقية عام ١٩٥١.

١٩- وطلبت عدة وفود توضيحات وتحسينات بشأن الإحصاءات التي وردت في التقرير؛ وطلب وفد أو وفدان تصويبات أو توضيحات. واعترض أحد الوفود بشدة على التعليقات التي أبدتها المفوضية في التقرير والتي قالت فيها إن قانون اللجوء النمساوي يثير مشاكل كبيرة وقال إن المفوضية قرأت نص القانون

"بطريقة انتقائية". ورأى نفس الوفد أيضاً أن الضيافة تجاه اللاجئين البوسنيين لم تحظ بالتقدير العادل. ووعد نائب المدير بالتشاور وبالرد على كلتا النقطتين.

## باء- التطورات الإقليمية في يوغوسلافيا السابقة

٢٠- عرض منسق المفوضية في وحدة الاتصال التابعة للمفوضية في يوغوسلافيا السابقة، الوثيقة EC/48/SC/CRP.10 التي تكمّل معلومات الوفود عن التطورات الجديدة والاسقاطات المتعلقة بالتطورات المقبلة.

٢١- وكررت الوفود تأييدها الكامل للمفوضية وللدور الهام الذي تقوم به لتعزيز عملية العودة وتيسيرها. وأكدت الوفود مرة أخرى احترام الحق الأساسي في العودة والالتزام الكامل لجميع الأطراف بالمرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك التزامها بكفالة الأمن وحرية الانتقال، فضلاً عن فرص العمل. ودعا أحد المراقبين (منظمة غير حكومية) إلى تقديم المزيد من الدعم لأنشطة المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

٢٢- وأُشير إلى أن القيادة الجديدة في جمهورية سربيسكا تبشر بالأمل في زيادة عودة الأقليات إلى هذا الكيان وأن هذه المسألة ستكون محل مراقبة دقيقة من جانب المجتمع الدولي. بيد أن المنسق ذكر أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن عودة الأقليات لا تزال محدودة. ورحبت الوفود بتعزيز عودة الأقليات كأولوية من أولويات المفوضية في عام ١٩٩٨. ووجد اتفاق عام مع المفوضية على اتباع نهج إقليمي للعودة وكذلك على الربط بين الاعادة إلى الوطن والعودة إليه وبين اعادة التأهيل والتعمير. وأُلقي الضوء على مؤتمر العودة الإقليمية الذي عقد في بانيالوكا في ٢٨ نيسان/أبريل كمثال للترابط بين الحلول.

٢٣- وأدت الأحداث التي وقعت مؤخراً في درفينتا ودرفار إلى قيام عدد قليل من الوفود بالحث على التزام الحذر في المستقبل فيما يتعلق بعودة الأقليات. ولكن معظم الوفود، مع إدانتها لهذه الأحداث غير المقبولة، أوصت بوجوب عدم اعتبار هذه الأحداث بمثابة نكسة بالنسبة للتطورات الإيجابية التي أمكن تحقيقها إجمالاً حتى الآن.

٢٤- وحازت مبادرة المدن المفتوحة مرة أخرى على تأييد كامل ووصفت بأنها أداة أساسية للعودة ولضمان وجود مجتمع متعدد الثقافات. وأكد وفدان أهمية شرط تفضيل المجتمعات التي تقبل حقاً التعدد الإثني. ومن المأمول فيه أن تنضم قريباً بلديات أخرى، وبوجه خاص مدن أكبر حجماً مثل سراييفو، وبانيالوكا، وموستار، إلى برنامج المدن المفتوحة. وجرى التأكيد على أهمية عمل اللجنة المعنية بمطالبات الأملاك العقارية المقدمة من المشردين واللاجئين، وعلى ضرورة إحراز تقدم في مجال إزالة الألغام باعتبارهما يشكلان عنصرين هامين في تيسير عملية العودة.

٢٥- وحثت وفود كثيرة حكومة كرواتيا على التعاون وعلى اتباع موقف بنّاء من أجل إيجاد مجتمع متعدد الإثنيات. وذُكر مرة أخرى أن المجتمع الدولي يتوقع من حكومة كرواتيا أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن العودة غير المشروطة لجميع اللاجئين والمشردين الذين يرغبون في العودة، بصرف النظر عن انتمائهم الإثني، وكذلك لإيجاد بيئة آمنة للصربيين الذين يرغبون في البقاء.

٢٦- ورأت وفود عديدة أن من الأمور التي تدعو إلى الانزعاج أن معظم اللاجئين الصربيين الكرواتيين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي البوسنة والهرسك لا يستطيعون العودة إلى كرواتيا بسبب العقبات البيروقراطية والموقف غير المؤات. ووصفت عدة وفود استمرار تدفق الصربيين الكرواتيين من منطقة الدانوب الكرواتي بأنه من مصادر القلق.

٢٧- وأعربت بعض الوفود أيضاً عن قلقها بشأن ازدياد التوتر وعمليات الترحيل في كوسوفو، فضلاً عن عمليات الترحيل الأولى للألبانيين المقيمين في كوسوفو عبر الحدود إلى ألبانيا. وكان النداء الذي وجهته المفوضية في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨ بعدم اعادة ملتمسي اللجوء المبعدين من كوسوفو في الوقت الحالي موضعاً للتأييد والتنفيذ بصفة عامة. ودعا المندوبون إلى الحوار بين الأطراف المعنية.

## سادساً- مسائل الحماية/السياسات المتعلقة بالبرامج

٢٨- قام مدير شعبة الدعم التشغيلي بعرض هذا البند من بنود جدول الأعمال والوثيقتين المتعلقتين به (EC/48/SC/CRP.15 وEC/48/SC/CRP.16). وأشار إلى المناقشات السابقة التي جرت في اللجنة الدائمة بشأن تحديات اعادة الاندماج، وأعلن المدير، في ملاحظاته الافتتاحية، احتمال تنظيم اجتماع غير رسمي مع أعضاء اللجنة الدائمة في وقت لاحق من هذا العام بشأن الجوانب الأكثر اتساماً بالطابع التقني من عمليتي إعادة الاندماج والاعتماد على النفس.

٢٩- وأعرب عدد من الوفود عن اهتمامه البالغ بمناقشة السياسات وكذلك الجوانب التشغيلية لاعادة الاندماج في الاجتماع غير الرسمي المقترح.

٣٠- ودعا عدد من الوفود المؤيدة عموماً لقيام المفوضية بدور حفاز في عمليات إعادة الاندماج إلى تعزيز التعاون التشغيلي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وطلبت بعض الوفود أيضاً الاضطلاع بدراسة تفصيلية لآراء المفوضية بشأن إمكانية التنسيق مع البرامج القطرية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. وأعربت بعض الوفود عن خيبة أملها لعدم ورود مؤشرات أو سياسات واضحة لاشتراك المفوضية في أنشطة اعادة الاندماج في الوثائق المعروضة على اللجنة الدائمة. ورأى البعض أنه ينبغي معالجة هذه المسألة في مشاورات (تستند إلى ورقة مناقشة موجزة) بهدف اعتماد مقرر بهذا الخصوص في القريب العاجل، ومن الأفضل أن يتم ذلك في الدورة القادمة للجنة الدائمة. وسيشكل هذا أساساً لخطة عمل تشمل، ضمن جملة أمور، مبادئ توجيهية للتشغيل. وأعرب أحد الوفود عن عدم موافقته على هذا الإطار الزمني. وربطت وفود عديدة بين دور المفوضية في عمليات اعادة الاندماج والحالة المالية الراهنة للمنظمة واقترحت أن تراعي الوثيقة الشاملة للسياسات التي ستوضع قريباً الحالة المالية للمفوضية. ورأت وفود عديدة أنه ينبغي معالجة مثل هذه المسائل في حد ذاتها، بصرف النظر عن الاعتبارات المتعلقة بالمسائل المالية.

٣١- وقام عدد من الوفود بإيلاء اهتمام كبير أيضا للروابط الوثيقة التي ينبغي أن تقام بين المفوضية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لرصد الحالة في البلدان الأصلية بعد عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن.

٣٢- وفيما يتعلق باستراتيجية الإنهاء التدريجي، أكدت وفود عديدة أهمية أن تراعي المفوضية القيود المالية الراهنة بينما دعت وفود أخرى إلى استراتيجيات تستند إلى اعتبارات تشغيلية وليس إلى تواريخ وموارد مالية محددة من قبل. وأُثيرت أيضا نقطة مفادها أنه لا ينبغي أن يكون التماس التنسيق مع الفعاليات الإنمائية الدولية فحسب ولكن في المقام الأول مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومات ذات الصلة أيضا، مع مسؤولية الحكومات أساسا عن دوام عملية إعادة الاندماج. وجرى التشديد كذلك على ضرورة تعزيز القدرة التشغيلية للمفوضية من أجل التخطيط وتدريب الشركاء في ميدان إعادة الاندماج.

٣٣- وردا على هذه الكلمات، أشار المدير إلى أن اهتمام المفوضية في مجال أنشطة إعاة الاندماج ينصب في المقام الأول على الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها. ودعا المدير إلى مشاركة الفعاليات الإنمائية مبكراً من أجل "الالتقاء" مع المفوضية في المجال الإنساني الذي يقع ما بين الإغاثة والتنمية. وأبلغ اللجنة الدائمة بعد ذلك بأنه يجري حاليا في الشعبة إعداد "إطار تشغيلي لتدخل المفوضية في عمليات العودة إلى الوطن/إعادة الاندماج" يركز بالتحديد على تعزيز التعاون مع الفعاليات الأخرى في عملية إعادة الاندماج. وستتيح المشاورات المنشودة بشأن المسائل الأساسية والجوانب التقنية توفير مدخلات لهذه الوثيقة. وألقى الاقتصادي/المخطط الأقدم (وحدة إعادة الاندماج والاعتماد على النفس) كلمة موجزة بشأن المسائل التقنية المتخصصة التي أثارها المندوبون.

## سابعاً - المسائل المتعلقة بالتنسيق

٣٤- عرض مدير دائرة المفوضية للشؤون المشتركة بين المنظمات والأمانة، ورقة غرفة المؤتمرات المتعلقة بمتابعة مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة (EC/48/SC/CRP.15). وبعد هذا العرض، قدم نائب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بيانا تكميليا للوفود عن عملية إعادة الهيكلة الجارية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعن الجهود المبذولة لتعزيز الجهود المتعلقة بتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة.

٣٥- وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن دور إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالمقارنة بـ "الإطار الاستراتيجي". وسأل وفد آخر عن دور المفوضية فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وطُلبت آراء المفوضية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي التي أُعدت تحت إدارة ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل أحد الوفود عن مدى لزوم إجراء المزيد من الدراسة لخيارات التنسيق الميداني، التي وردت في ورقة غرفة المؤتمرات (الفقرة ١٦)، وذكر أن الخيارات الثلاثة الحالية محددة بوضوح. وأعرب أحد الوفود فيما يتعلق بكفالة أمن الموظفين المعنيين بالشؤون الإنسانية، عن أمله في أن يؤدي التدريب وإنشاء وحدة التنسيق الميدانية إلى تعزيز الأمن للموظفين.

٣٦- وردا على الوفود، قدم مدير دائرة المفوضية للشؤون المشتركة فيما بين المنظمات والأمانة، المزيد من التوضيحات بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذكر أن ولاية المفوضية في مجال الحماية لن تدخل في نطاق هذه الآلية من آليات التنسيق. وأبلغ نائب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ الوفود بأنه يجري حاليا ترجمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا إلى مبادئ

توجيهية تشغيلية، باعتبارها من المسائل التي تتمتع بالأولوية، ولكن لا تزال حماية المشردين داخليا من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

## ثامناً - المسائل المتعلقة بالرقابة

٣٧- كان معروضا على اللجنة الدائمة وثيقة بعنوان المسائل المتعلقة بالرقابة: المستشارون (EC/48/SC/CRP.14). وعرض مدير شعبة المفوضية لإدارة الشؤون الإنسانية هذا البند.

٣٨- ولاحظت عدة وفود في كلماتها أن نسبة النساء اللاتي استُخدمن كمستشارات في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بلغت ٣٥ في المائة، وهي نفس النسبة القائمة حالياً بين الموظفين الفنيين بالمفوضية، وأوصت ببذل المزيد من الجهود لتحقيق التوازن بين الجنسين. وأعربت عدة وفود عن ملاحظات بشأن الإحصاءات التي وردت في الفقرة ٢٥ وفي المرفق ٣ من ورقة غرفة المؤتمرات وأشارت إلى أن ثلث المستشارين من البلدان النامية. وحثت على أن يكون الهدف هو تحقيق تمثيل جغرافي أوسع نطاقاً، خاصة بالنظر إلى وقوع معظم برامج المفوضية في البلدان النامية المتأثرة باللاجئين/العائدين.

٣٩- وتناولت الوفود مسألة عملية اختيار المستشارين، واستخدام القوائم ونشرها، و/أو إمكانية الحصول على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمستشارين من أجل ضمان عملية مفتوحة وعادلة ومنصفة وقابلة للمنافسة. وطلبت بعض الوفود أيضا معرفة الميزانية السنوية للمستشارين. وأثارت ثلاثة وفود مسألة استخدام المستشارين في المفوضية بالمقارنة مع المهارات المتاحة بين موظفيها. ورأت هذه الوفود، مع تسليمها بأن المستشارين يستخدمون لفترات قصيرة نسبيا وبأنه ليس ثمة حاجة إلى خدماتهم على الدوام، أنه ينبغي أن تقوم المفوضية (لاسيما على ضوء التخفيضات في عدد الموظفين) ببناء قدرات الموظفين الحاليين بحيث يستطيعون الاضطلاع بالمهام التي يقوم بها المستشارون، مثل الوظائف التي يؤدونها في مجال العلاقات الخارجية (انظر الفقرة ١٢ من الوثيقة EC/48/SC/CRP.14). وطلب أحد الوفود بالتحديد معرفة كيفية ترتيب درجات المستشارين والغرض من هذا الترتيب. وطلب وفد آخر معرفة الإجراءات التي اتُخذت للرد على أسئلة مراجعي الحسابات الخارجيين. وكان هذا الطلب يتعلق بالتحديد بإصدار المزيد من التعليمات والمبادئ التوجيهية المستحدثة بخصوص استخدام المستشارين.

٤٠- ورد المدير على أسئلة وتعليقات الوفود وقال إن المفوضية تسعى دائما إلى توسيع قاعدة الاختيار وتستخدم القوائم على نطاق واسع للبحث عن المستشارين الفنيين ولا سيما عن المستشارين الذي يملكون سجلا يشهد بكفاءتهم.

٤١- وجرى التركيز على تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بالمسؤولية عن تدبير المستشارين للإدارات الفنية على أساس أن ذلك يشكل وسيلة لضمان استمرار صلاحية القوائم الحالية للمستشارين المشهود لهم بالكفاءة في تلك الإدارات. فضلاً عن القائمة المحوسبة المركزية. وسلمت الوفود بضرورة الاستمرار في محاولة تحقيق التوازن بين الجنسين وتحقيق توازن جغرافي أوسع نطاقاً.

٤٢- وطبقاً للتقارير بلغت التكلفة السنوية للاستشارات التي تم التعاقد عليها دولياً في عام ١٩٩٦، ١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بينما بلغت في عام ١٩٩٧، ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا تشمل هذه الأرقام المستشارين المحليين الذين تم التعاقد معهم في إطار مشاريع تنفيذية.

## تاسعاً - المسائل المتعلقة بحسن الإدارة

٤٣- استعرضت اللجنة الدائمة مسألتين في إطار هذا البند: النظر الأولي في الموضوع السنوي للدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية واستعراض أساليب عمل اللجنة التنفيذية.

٤٤- ودعا الرئيس أمين اللجنة في بداية المناقشات المتعلقة بالنظر الأوّلي في الموضوع السنوي، إلى موافاة الوفود بالمواضيع المقترحة لكي يتم من بينها اختيار الموضوع السنوي، بما في ذلك المواضيع التي أرسلتها الوفود إلى الأمانة. وأبلغ أمين اللجنة الوفود بأنه قد أُبدي الاهتمام بالنظر في موضوع "التضامن الدولي وتقاسم الأعباء"، أو في موضوع "المساعدة التي تقدمها المفوضية لإعادة الاندماج"، أو "التعاون الدولي من وجهة نظر الدروس المستفادة من النهج الشاملة أو الإقليمية لمشكلة اللاجئين".

٤٥- وأعربت عدة وفود عن تأييدها للموضوع المقترح "التضامن الدولي وتقاسم الأعباء". واقترح أحد الوفود اعتماد موضوع "المساعدة المتعلقة بإعادة الاندماج" كموضوع للسنة. واقترح وفد آخر موضوع "التعاون الدولي والدروس المستفادة من النهج الشاملة والإقليمية" ولكنه ذكر أنه ينبغي إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذا الاقتراح قبل النظر بصفة نهائية في الموضوع في اجتماع اللجنة الدائمة الذي سيعقد في حزيران/يونيه.

٤٦- واسترعى الرئيس نظر الوفود بعد ذلك إلى مسألة أساليب عمل اللجنة التنفيذية وأشار إلى الجلسة العامة الأخيرة للجنة التنفيذية التي اتُفق فيها على استعراض أساليب العمل في غضون عام ١٩٩٨. وأشار إلى أن الهدف من هذا الاستعراض هو تحسين المبادئ التوجيهية القائمة حاليا وتعزيزها. وأبرز أربعة مجالات تستحق في رأيه مثل هذا الاستعراض وهي: عملية صياغة مقررات واستنتاجات اللجنة التنفيذية؛ وعملية تحديد برنامج العمل التي تهدف إلى بذل جهود لترشيد الحجم الهائل من الوثائق التي تعرض على الوفود؛ واستعراض عملية تقديم التقارير المتعلقة بالبرامج وتنفيذها؛ وتأثير الوثائق. واقترح الرئيس إجراء مشاورات لبحث هذه المسألة بمزيد من العمق.

٤٧- وذكر وفدان في كلمتيهما بشأن هذه المسألة أن أساليب العمل الحالية لا تثير مشاكل كبيرة لحسن سير العمل في اللجنة التنفيذية. وأيدت وفود أخرى اقتراح الرئيس بإجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة لإبراز المجالات التي يمكن النظر في إدخال تحسينات عليها بما يتمشى مع الاقتراحات المقدمة من الرئيس.

## عاشراً- المسائل الإدارية والمالية والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية

٤٨- كان معروضاً على اللجنة الدائمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال ثلاث ورقات من أوراق غرفة المؤتمرات بعنوان **التكاليف الثابتة للشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية الدولية** (EC/48/SC/CRP.18) والمقرر ذي الصلة؛ **وتدريب الموظفين العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: معلومات مستجدة عن التطورات التي حدثت مؤخراً** (EC/48/SC/CRP.19)؛ **ومعلومات مستجدة بشأن عملية التغيير في الإدارة** (EC/48/SC/CRP.17). وكان معروضاً على اللجنة الدائمة علاوة على ذلك للنظر وثيقة بعنوان **مذكرة معلومات بشأن الدخل والإنفاق في عام ١٩٩٧** (EC/48/SC/CRP.20). وقدم مدير شعبة الدعم التشغيلي ومدير شعبة إدارة الموارد البشرية بيانات في هذا الشأن.

٤٩- ونظراً لضيق الوقت، اقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة الدائمة، ما لم توجد لدى الوفود بيانات هامة تريد الإدلاء بها، مشروع المقرر المرفق بالوثيقة EC/48/SC/CRP.18. ووافق أحد الوفود على اعتماد المقرر بدون مناقشة ولكنه ذكر أنه قد أُعِد بيان كتابي بخصوص هذا البند من بنود جدول الأعمال وأنه ينبغي أن يرد هذا البيان في محضر الجلسة. ويسترعي هذا البيان النظر إلى ضرورة أن تكفل المفوضية تنفيذ السياسة المقررة بأسلوب متناسق وضرورة أن تقدم بعض التوضيحات لمفهوم "الشراء المحلي على نطاق واسع" كعنصر من العناصر التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى سداد التكاليف الثابتة. وأثيرت في هذا البيان أيضاً مسألة طبيعة المساهمة المطلوبة من المنظمات غير الحكومية في برامج المفوضية ذات الصلة كمسألة من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

٥٠- وذكر أحد المراقبين (منظمة غير حكومية) أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يؤيد على نطاق واسع كلاً من الاستنتاجات التي توصلت إليها المفوضية بشأن الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ السياسات المتعلقة بتكاليف دعم المقر للمنظمات غير الحكومية والتوصية التي وردت في ورقة غرفة المؤتمرات بأن تواصل المفوضية سياستها الحالية في هذا الشأن. ودعا المراقب إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية لزيادة توضيح السياسات لإمكان التغلب على الاختلافات في تفسيرها قبل التفاوض بشأن الاتفاقات المتعلقة بالمشاريع المتعلقة بعام ١٩٩٩.

٥١- واعتمدت اللجنة الدائمة مشروع المقرر المرفق بالوثيقة EC/48/SC/CRP.18 (المرفق).

## حادي عشر- أي مسائل أخرى

٥٢- نظراً لعدم وجود مسائل أخرى، قام الرئيس برفع الجلسة.

## مقرر اعتمده الاجتماع الحادي عشر للجنة الدائمة

## التكاليف الثابتة للشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية

**إن اللجنة الدائمة،**

**إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته في الاجتماع الثاني للجنة الدائمة (١٠-١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦) بشأن موضوع التكاليف الثابتة للشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية** (EC/48/SC/CRP.27) **الذي قررت فيه أنه ينبغي للمفوضية أن تشارك، رهناً ببعض الشروط، في تحمل تكاليف دعم المقر للمنظمات غير الحكومية الدولية؛**

**وإذ تشير أيضاً إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة الدائمة في اجتماعها الثالث (٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦) بأن يكون أساس هذه المشاركة هو ٥ في المائة من تكاليف المشاريع التي تمولها المفوضية** (EC/48/SC/CRP.42، **الفقرة ٦١)؛**

**(أ) تقرر استمرار المفوضية في المشاركة في تحمل تكاليف دعم المقر للمنظمات غير الحكومية الدولية؛**

**(ب) تقرر الإبقاء على النسبة المئوية القياسية الحالية التي تبلغ ٥ في المائة خلال السنتين القادمتين مع إعادة النظر مرة أخرى في هذه النسبة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠.**

- - - - -